

Distr.: General
13 July 2006
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البندان ٨٤ و ٩٠ من القائمة الأولية*
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٢-١	أولاً - مقدمة
٣	٥-٣	ثانياً - ملاحظات
٤		ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات
٤		بوليفيا
٥		كندا
٧		شيلي
٧		جامايكا
٨		اليابان

* A/61/50 و Corr.1.



٩ لبنان
١٠ الجماهيرية العربية الليبية
١١ موريشيوس
١١ الجمهورية العربية السورية
١٢ الإمارات العربية المتحدة

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرارها ٥٢/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والمتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول الأخرى المعنية، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، آخذا في الاعتبار تطور الوضع في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير الميينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين هذا التقرير عن تنفيذ القرار.

٢ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أُرسِلت إلى كافة الدول الأعضاء مذكرة شفوية تلفت انتباهها إلى الفقرة ١٠ من القرار ٥٢/٦٠ وتلتمس آراءها بشأن المسألة. وقد استنسخت الردود الواردة من كل من الإمارات العربية المتحدة وبوليفيا وجامايكا والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وشيلي وكندا ولبنان وموريشيوس واليابان في الفرع الثالث أدناه. وستصدر أي ردود ترد لاحقا من دول أعضاء أخرى كإضافات لهذا التقرير.

ثانيا - ملاحظات

٣ - ما زالت مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط مسألة ذات أهمية. ويجدر بالتذكير أن الدول الأطراف حددت، خلال المناقشة العامة والمداومات التي جرت بشأن المسألة أثناء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، الإعراب عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن غيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأعدت تأكيد أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، وسلمت بأن القرار لا يزال ساري المفعول حتى تحقيق أهدافه وغاياته.

٤ - وأجرى الأمين العام في مناسبات عدة مشاورات عديدة مع الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها لاستكشاف مزيد من سبل ووسائل تشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويساور الأمين العام القلق من أن تؤثر التطورات التي

شهدتها المنطقة منذ تقريره السابق عن الموضوع المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (A/60/126 (Part. I)) على الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٥ - ويؤكد الأمين العام من جديد ضرورة مواصلة الجهود للتوصل إلى إحلال سلام عادل ودائم وشامل ويأمل في استيفاء الظروف قريبا لإعطاء زخم جديد لخارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية التي تضم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. ويناشد الأمين العام جميع الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها أن تستأنف الحوار بغية تهيئة ظروف أمنية مستقرة والتوصل في آخر المطاف إلى تسوية من شأنها أن تيسر عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويجدد الأمين العام الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة الثابت لتقديم أية مساعدة قد تفيد في هذا الصدد.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة مجددا، في قرارها ٥٢/٦٠ الذي اتخذته في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الأهمية الحاسمة لتدابير التحقق الفعالة في الاتفاقات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح وغيرها من الالتزامات المماثلة، وإسهامها الأساسي في هذا الصدد.

وتعتقد بوليفيا أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يؤيد أي إجراءات تهدف إلى الحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية في أي منطقة من العالم.

ويدرك الجميع ما للأسلحة النووية من آثار مدمرة وما يستتبعه العيش في ظل التهديد باستخدامها من انعدام للاستقرار. وينبغي أن يكون للبشر، بصرف النظر عن العنصر أو العقيدة أو الدين أو الثقافة أو الإيديولوجيا السياسية، الحق في إدانة أي محاولة لإنتاج أسلحة نووية أو اقتنائها أو حيازتها أو استخدامها وكذلك في تلقي معلومات عن آثارها.

ويستحق القرار ٥٢/٦٠ تأييد حكومتنا لأنه يشكل سابقة قانونية إذ يسعى إلى تخلص منطقة الشرق الأوسط من التهديد النووي الذي يخيم عليها الآن للأسف. وفي الوقت

ذاته، يذكرنا القرار في ديباجته بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في الحصول على الطاقة النووية وتطويرها للأغراض السلمية.

كندا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦]

١ - تؤيد كندا قرار الجمعية العامة ٥٢/٦٠، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعت كندا، في منابر الأمم المتحدة، الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالمنطقة إلى الالتزام الكامل بالمعاهدة والامتنال لها، وحثت الدول الأطراف الأربع التي لم تقم بعد، كما تقتضيه المعاهدة، بالتوقيع أو التصديق على اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وأيدت كندا فعليا اتخاذ المؤتمر العام التاسع والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قرارا بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وناشدت كندا جميع دول المنطقة أن تواصل الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين، بإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقها المتعلقة بالضمانات، لتبدي بذلك مزيداً من الانفتاح والشفافية. وبذلت هذه الجهود على جميع المستويات، وتندرج ضمنها الخطوات المنسقة التي اتخذتها مجموعة الثماني. وتؤيد كندا تأييدا كاملا جهود الوكالة الرامية إلى عقد منتدى، في أقرب وقت ممكن، بشأن تطبيق الضمانات تستطيع فيه بلدان الشرق الأوسط وغيرها من الأطراف الأخرى المهتمة الاستفادة من تجارب المناطق الأخرى في مجال ترتيبات التحقق الشامل والتدابير الأخرى لبناء الثقة التي يمكن أن تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٢ - وفي هذا السياق، ما زالت كندا تشاطر المجتمع الدولي ما يساوره من قلق إزاء الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية. وتعرب كندا عن استيائها من عدم عودة هذا البلد إلى تطبيق وقفه الطوعي لجميع الأنشطة النووية الحساسة الذي أعلنه في عام ٢٠٠٤ لاستعادة ثقة المجتمع الدولي في الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. وبصرفاته الأخيرة، فإنه يتجاهل القلق البالغ الذي يساور المجتمع الدولي باستمرار بشأن الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية. وتؤيد كندا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لبحث تدابير أخرى في أقرب وقت ممكن. وأفاد وزير خارجية كندا، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أن "هذه التدابير ينبغي أن تكون تدريجية وغير قطعية. ونعتقد أيضا أن هذه التدابير ينبغي أن تهدف إلى

تعزير سلطة الوكالة، التي تعتبر 'عيننا وأذنا الوحيدة' لمراقبة برنامج إيران النووي". وما زالت كندا تحت إيران على أن تلقي بالا لما يوجهه المجتمع الدولي من نداءات متكررة وهيئ مجددا الظروف الضرورية لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي طويل الأمد. ونعتقد أنه من الهام أن يتخذ ذلك البلد الخطوات اللازمة لاستعادة ثقة المجتمع الدولي في الطبيعة السلمية لأنشطته النووية ويمكن الوكالة الدولية من التحقق من وفائه بالتزاماته في مجال عدم الانتشار النووي. وما زالت كندا ملتزمة بحل دبلوماسي سلمي ودائم. ونعتقد أن حلا من هذا القبيل يجب أن يمنع جمهورية إيران الإسلامية من استحداث قدرة محلية لإنتاج المواد الانشطارية (وهذا يعني عدم تخصيص اليورانيوم وعدم فصل البلوتونيوم) مع معالجة شواغلها الأمنية. وستظل كندا تؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتوصل إلى مثل هذه النتيجة.

٣ - وأعربت كندا عن قلقها العميق إذ تم الكشف في أواخر عام ٢٠٠٣ عن برنامج الأسلحة النووية للجماهيرية العربية الليبية وأنشطتها النووية الأخرى غير المعلنة. وأيدت كندا بقوة قرار الحكومة الليبية إنهاء جميع الأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية، وجهود الوكالة الدولية الرامية إلى التحقق من ذلك القرار الهام. ويعتبر ذلك التصميم على نزع السلاح بطريقة شفافة نهائية قابلة للتحقق، إلى جانب التزام ذلك البلد بأن يقبل عمليات التفتيش المعززة من خلال البروتوكول الإضافي وبأن يحترم بشكل كامل جميع التزاماته المتعلقة بتزع السلاح، خطوات هامة نحو تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

٤ - ولدى تعليق كندا تأييدها للقرار ٩٢/٦٠ المتعلق بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، لاحظت أن التزام إسرائيل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها دولة غير حائزة للسلاح النووي، سيشكل خطوة إيجابية نحو منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويتسق هذا البيان مع بيان السياسة العامة الذي أدلت به الحكومة الكندية، في عام ١٩٩٩، بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، والذي ناشد إسرائيل أن تنضم إلى المعاهدة، على أساس أنها دولة غير حائزة للسلاح النووي، وأن تفصل بين دورتي الوقود المدني والعسكري لديها، وتضع أنشطتها النووية المدنية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتفق هذا البيان أيضا مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي يدعو جميع الدول إلى تشجيع الاعتماد العالمي والتنفيذ الكامل للمعاهدات المتعددة الأطراف، التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وأعربت كندا عن خيبة أملها لعدم ورود أي إشارة في القرار إلى إخفاء جمهورية إيران الإسلامية لأنشطة نووية.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

أيدت شيلي المبادرات الهادفة إلى وضع آليات صالحة وواقعية لتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبخاصة في إطار توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية وزيادة عددها، كما دعت إلى ذلك وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

جامايكا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

تؤيد جامايكا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمواصلة التشجيع على إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كسبيل فعال للتوصل إلى إزالة الأسلحة النووية تماما وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وما زالت جامايكا مقتنعة بأن وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا لبقاء البشرية وأن الضمان ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها هو إزالتها تماما حتى يخلو العالم من الأسلحة النووية.

وتقر جامايكا بحق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية لكفالة مناطق خالية من الأسلحة النووية تمشيا مع المادة الثامنة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتؤيد الجهود الرامية إلى التشجيع على إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

وتؤيد جامايكا بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا استنادا إلى اتفاقات توافقية تبرمها بحرية دول المناطق المعنية دعما للسلام والأمن الإقليميين وعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وأيدت جامايكا إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بموجب معاهدة تلاتيلولكو وبروتوكولها الإضافيين، التي يسري مفعولها على جميع دول المنطقة.

وتلاحظ جامايكا أيضا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات بانكوك واراتونغا وبليندابا، وتكرر الإعراب عن تأييدها القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن غيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦]

١ - يثير عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قلقا بالغا إزاء مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أيدت اليابان تأييدا كاملا ولا تزال قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، والذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، سواء أ كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، ونظم إيصالها، وقابلة للتحقق منها فعليا في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، انضمت اليابان إلى توافق الآراء لاتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط التي تقدم إلى الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤.

٢ - وفي نهاية المطاف، سيتطلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في المنطقة، انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أن انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيشكل خطوة عملية هامة نحو هذه الغاية. وتشارك اليابان بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لتشجيع الانضمام الشامل إلى هذه الصكوك المتعددة الأطراف الملزمة قانونا والمتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي إطار تلك المساعي، ما فتئت اليابان تحث حكومة إسرائيل على المستوى الوزاري على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وكذلك على الانضمام إلى المعاهدات الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت ممكن. وما فتئت اليابان أيضا تحث حكومات الجمهورية العربية السورية ومصر وجمهورية إيران الإسلامية، على المستوى الوزاري، على الانضمام في أقرب وقت إلى المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

٣ - ولا يقل عن ذلك أهمية، ضمان الامتثال لهذه الصكوك القانونية بشكل كامل. وترى اليابان أيضا أن من الجوهرى أن تنضم الحكومة العراقية المقبلة إلى جميع اتفاقات عدم الانتشار ذات الصلة لكي تثبت استعدادها للتصرف كعضو مسؤول من أعضاء المجتمع الدولي.

- ٤ - وفي هذا السياق، تشدد اليابان على ضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي له دور حيوي في ترسيخ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤمن اليابان إيماناً راسخاً بأن إبرام جميع دول المنطقة لاتفاقيات ضمانات الوكالة ولبروتوكولات إضافية أمر أساسي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- ٥ - وترى اليابان أن من دواعي القلق البالغ مواصلة جمهورية إيران الإسلامية لأنشطتها الرامية إلى تخصيب اليورانيوم وتوسيع نطاقها بالفعل في تحد لمطالب المجتمع الدولي. وتأمل اليابان بقوة أن يحمل هذا البلد على محمل الجد قرارات مجلس محافظي الوكالة ذات الصلة وبيان رئيس مجلس الأمن وأن تستجيب لهما بصدق. ومن الهام للغاية، في هذا الصدد، أن تتخذ جمهورية إيران الإسلامية التدابير التي طلبها منها مجلس محافظي الوكالة في الفقرة ١ من قراره GOV/2006/14 من أجل جملة من الأمور منها العودة إلى الوقف التام والمستمر لجميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وأنشطة إعادة المعالجة، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير، وإخضاعها لتحقيق الوكالة.
- ٦ - وتلتزم اليابان بقوة بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعتبر مفتاح تحقيق الاستقرار الإقليمي. ويمثل هذا الاستقرار عاملاً حاسماً في تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦]

- بالإشارة إلى الموضوع والمستند أعلاه لجهة الموضوع الآنف الذكر، تشير هذه الوزارة إلى أن لبنان يؤكد على ما يلي:
- عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل وأنه ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.
- التزامه بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة لجهة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وتعاونه في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، مع التعبير عن قلقه الشديد جراء عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية، بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديداً لكل دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.

- دعمه وترحيبه بكل المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيد على دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.
- قيامه باستحداث قوانين وأنظمة تسمح بمراقبة التصدير. والمرور العابر والنقل عبر الحدود لأي نوع من أسلحة الدمار الشامل وتوابعها.
- عدم تقديمه أي مساعدة من أي نوع إلى أي فريق يسعى إلى اقتناء أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة أو صناعتها أو حيازتها أو نقلها أو إعارتها أو استعمالها.
- مشاركته الفعالة في اجتماع اللجنة الفنية لدى جامعة الدول العربية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والذي عقد في القاهرة من ٢١ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

الجمهورية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]

[٢ أيار/مايو ٢٠٠٦]

- لقد أيدت الجماهيرية العظمى للقرار ٥٢/٦٠ الذي دعا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما دعت الوفود الليبية في منابر الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وحثت الدول الأطراف الأربع التي لم توقع بعد أو تصدق على اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.
- طالبت وفود الجماهيرية العظمى في معظم مداخلاتها بالاستفادة من مبادرة الجماهيرية العظمى المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الهادفة إلى التخلص من البرامج والمواد والمعدات الخاصة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وكذلك اتباع الشفافية في مجال ترتيبات التحقق الشامل والتدابير الأخرى لبناء الثقة، التي يمكن أن تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- إن الجماهيرية العظمى تنتهج الشفافية الكاملة في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتعاون بشكل تام مع مفتشي الوكالة وتطبق البروتوكول الإضافي الموقع مع الوكالة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وتحترم بشكل كامل جميع التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح باعتبارها خطوة هامة نحو تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

- إن التعاون الذي أبدته الجماهيرية العظمى والذي برهنت عليه بكل شفافية ومصداقية خلال الفترة الماضية سيعمل على خلق أرضية ملائمة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويشجع على الاستمرار في المطالبة بضرورة التخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط دون استثناء ومن كل الأطراف بما فيها (إسرائيل) التي تمتلك ترسانة نووية كبيرة والتي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

موريشيوس

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

إنها بالفعل الغاية المنشودة التي لم يتحقق بشأنها التوافق الضروري جدا في العالم العربي.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦]

لقد أكدت سورية دائما حرصها الشديد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتعرب عن قلقها العميق إزاء العقبة الكأداء التي تضعها إسرائيل في هذا السبيل لمنع إنشاء هذه المنطقة جراء رفضها التام الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. ويستمر حتى الآن رفضها على الرغم من تنبيه المجتمع الدولي المتكرر إلى أن هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت يلحق ضررا بالغاً بمصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، ويحول عمليا دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهما حسنت نيات الأطراف الأخرى المعنية وتنوعت الأوراق والصيغ المطروحة.

وترى الجمهورية العربية السورية أن التدابير والترتيبات لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة تتطلب ما يلي:

أولاً: انضمام إسرائيل - وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك منشآت ومخزونا نوويا - إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ووضع جميع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة كامل مخزونها من الأسلحة النووية، ويشكل

ذلك كله مطلباً لا بد منه من أجل إنشاء هذه المنطقة. والانسحاب لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١ الذي طالب إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية.

ثانياً: إن الأمم المتحدة هي الإطار المناسب لمباحثات جدية تتيح المجال لجميع الدول المعنية في الشرق الأوسط للعمل الجماعي من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، فإن الجمهورية العربية السورية لم تأل جهداً في السعي الحثيث لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. ولهذا الغرض، فقد كانت آخر مساعيها تقديم مشروع قرار أمام مجلس الأمن يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مبادرة حقيقية وجهت مخلص لإحلاء المنطقة من تلك الأسلحة. إلا أن بعض الدول، التي تقول عكس ما تفعل، وقفت في وجه تلك المبادرة لحماية إسرائيل والاستمرار في تقديم الدعم لها لتطوير ترسانتها النووية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة. إن الجمهورية العربية السورية إذ تذكر أن مشروع القرار المذكور أعلاه لا يزال بصيغته الزرقاء على سجلات المجلس، فإنها تدعو مجلس الأمن إلى اعتماده في أسرع وقت ممكن ووضعه موضع التنفيذ من قبل جميع دول المنطقة دون استثناء تمهيداً لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالعربية]

[٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦]

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤيد قرار الجمعية العامة ٥٢/٦٠ الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وتهيب دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الأطراف المعنية مباشرة أن تنظر في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتدعو جميع البلدان بإعلان تأييدها لإنشاء هذه المنطقة، تمثياً مع الفقرة ٦٣ (د) من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة.